الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.19

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
12 June 2024
Arabic
Original: English

**لجنة البرنامج والتنسيق**

**الدورة الرابعة والستون**

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

## مشروع تقرير

*المقرر:* السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

**إضافة**

## المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

*(البند 3 (أ))*

### البرنامج 19
### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

1 – تناولت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها التاسعة المعقودة في 17 أيار/مايو 2024 البرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect. 22)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة بحسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

**المناقشة**

2 – أعربت الوفود عن تقديرها لعرض البرنامج وللعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

3 – وأُعرب عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أدّت دورا حاسما في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية من خلال دعمها الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيقَ تلك الدول أهداف التنمية المستدامة. وأعرب أحد الوفود عن تقدير بلده للبرامج

24-09199 (A)  140624  190624

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفرعية الستة المتضَمّنة في البرنامج ورحّب بتركيز البرنامج على السعي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الهام الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأجل المنطقة وكذلك لأجل الأمم المتحدة ككل، وقال إنّ اللجنة يمكن أن تعوّل على دعم بلده. وأشار وفد آخر إلى أن البرامج الفرعية المدرجة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 تتلاءم مع احتياجات غربي آسيا ومع أولويات الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

4 - وأعيد التأكيد على أهمية قياس النتائج الملموسة للبرامج من خلال تنفيذ مؤشرات ذات طابع استراتيجي وقابلة للقياس والتحقيق وواقعية ومحدّدة المدة في خطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2025. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره لالتزام اللجنة بالتنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

5 - وأعاد أحد الوفود التأكيد على التزام بلده تجاه غربي آسيا وأعرب عن استعداد بلده لمواصلة التعاون مع المنظمة ومع الدول الأعضاء بغية النهوض بالتعاون الدولي تحقيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6 - وأُعرب عن التقدير لجهود التعاون المثمرة التي بذلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار الوفد نفسه إلى أن بلده لا يدخر جهدا على صعيد المشاركة في التعاون النشط والكفؤ لصالح التعددية القائمة على التضامن. وذكّر الوفد أن بلده قد تعاون في عام 2023 مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجالات عدة، بما يشمل مجالي التكنولوجيا والابتكار. وفي السياق نفسه، قال الوفد إن بلده كان رائدا على مختلف المستويات، من الأمن السيبراني والتكنولوجيا الزراعية إلى الطاقة الخضراء؛ وإنه شجع أيضا التصنيع الأخضر من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وقطاع التصدير. ورأى الوفد نفسه أن اللجنة لا تزال تمثل مصدرا ممتازا للخبرات والبيانات الموثوق بها، المتاحة من خلال مختلف أدوات محاكاة السياسات والمنتجات المعرفية. وكرّر الوفد التأكيد على دعم بلده الكامل للجنة ولأنشطتها المخطط لها، وقال إن بلده واللجنة سيواصلان الاستفادة من تعاونهما المثمر في جملة من المجالات.

7 - وأشار أحد الوفود إلى أن الفريق التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يتعيّن عليه العمل في بيئة بالغة الصعوبة تتسم بالنزاعات السياسية والعسكرية والأزمات الاقتصادية الحادة والتناقضات الاجتماعية العميقة وتحتم عليه التعاون مع مختلف أنواع الشركاء المحليين، مما يطرح تحديات متعددة للجنة؛ وفي هذا الصدد، هنأ الوفد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على العمل الممتاز الذي أنجزته.

8 - وطُرح سؤال حول الفرص التي نظرت فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عند إعداد برنامج عملها لعام 2025.

9 - وطُرح سؤال آخر حول ما إذا كان استخدام طرائق الاجتماعات الافتراضية والمختلطة في عقد الاجتماعات لا يزال يساعد اللجنة على الوفاء بمتطلبات تقديم الخدمات الصادر بها تكليف. والتمس وفد آخر مزيدا من المعلومات عن الاجتماعات المعقودة بالطريقة المختلطة ومدى أهميتها بالنسبة إلى عمل اللجنة من حيث تيسيرها الشمولية بغية تمكين أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء ومن الجهات الفاعلة البرنامجية من المشاركة.

10 - وقال أحد الوفود إن بلده على استعداد للتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن المسائل التي تهمها وتهم بلد الوفد. وأشار الوفد نفسه إلى ما قالته الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التعاون بين هذه الأخيرة وبين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في معالجة مشكلة العواصف الرملية والترابية في المنطقة وطلب مزيدا من المعلومات عن مدى أهمية الأنشطة ذات الصلة، التي تعتبر حيويةً لبلدان المنطقة، بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

11 - وفي سياق تبادل أفضل الممارسات مع اللجان الإقليمية الأخرى، رأى أحد الوفود أنه سيكون من المفيد للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تطوّر قدرة للعمل كمركز فكر. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد على سبيل المثال أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد استفادت كثيرا من ذلك النوع من العمل الذي أنجزته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقال إنه يود أن تعم الفائدة لتشمل غربي آسيا من خلال إنتاج المعارف والتحليلات السياساتية الجادة والتوصيات.

12 - والتُمست معلومات إضافية عن تعاون اللجنة وتنسيقها مع نظام المنسقين المقيمين.

13 - وفيما يتعلق بالفقرة 22-20 الواردة في إطار البرنامج الفرعي 1، تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات المستكملة عما انتهت إليه جهود خمس من الدول الأعضاء عرضت التزاماتِها المتعلقة بالمياه والمناخ على الجهات المانحة المحتملة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وصناديق المناخ، وعما إذا كانت مصادر للتمويل قد حُدّدت أو أُكّدت. وبالإشارة إلى الفقرة 22-26، أعرب الوفد نفسه عن ترحيبه بالاقتراح الداعي إلى وضع منهجية وأداة لإجراء تقييمات شاملة للنظم الغذائية واستدامتها، مع التركيز على النواتج وعلى الأثر البيئي، وطلب مزيدا من المعلومات عن المدى المحتمل لتطبيقهما وعن الجدول الزمني المتوخى.

14 - وبالإشارة إلى الفقرة 22-59 من البرنامج الفرعي 4، الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، هنأ أحد الوفود الجهاتِ المشاركة في وضع واستخدام مؤشر موحد لأسعار الاستهلاك، وطلب مزيدا من المعلومات عما إذا كان ممكنا الاستفادة من المؤشر على نطاق أوسع، بما في ذلك على الصعيد الدولي.

15 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، الحوكمة ومنع نشوب النزاعات، أوضح أحد الوفود أهمية البرنامج الفرعي ورأى أنه، مع مراعاة خصوصيات المنطقة، ينبغي للحوكمة أن تكون مسألة مشتركة بين جميع البرامج الفرعية. وفي هذا الصدد، أُوصِي بأن تتضمن جميع البرامج الفرعية في المستقبل عناصر تتصل بالحوكمة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد فعالية جميع الأنشطة وتأثيرها.

**الاستنتاجات والتوصيات**

16 - **أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لما تبذله من جهود لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع في المنطقة العربية وفقا لولايتها.**

17 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.**